

المحتويات

الصفحة

87.....	الفصل الرابع القطاع الصناعي
87.....	نظرة عامة
89.....	مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي
90.....	العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي وعلاقتها بالفقر
91.....	الفقر والصناعة
93.....	الصناعة وتخفيض مستوى الفقر
94.....	تطورات الصناعة الاستخراجية خلال عام 2000
95.....	تطورات الصناعة التحويلية خلال عام 2000
95.....	الصناعات الهيدروكربونية
96.....	صناعة تكرير النفط
96.....	صناعة البتروكيماويات
97.....	صناعة الغاز
97.....	دور الغاز الطبيعي في الصناعة التحويلية
98.....	صناعة الأسمدة
98.....	صناعة الخشب ومنتجاته
99.....	صناعة الأسمنت ومواد البناء
100.....	الصناعات المعدنية
100.....	صناعة الحديد والصلب
101.....	صناعة الألمنيوم
101.....	الصناعات الهندسية
101.....	صناعة السيارات
102.....	الصناعات الهندسية الأخرى
102.....	صناعة الأدوية
104.....	صناعة المنسوجات والملابس
104.....	الصناعات الغذائية
105.....	الصناعات الكيماوية
106.....	معوقات الصناعة العربية
106.....	مستقبل الصناعة العربية
108.....	ملحق (1/4) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
108.....	(1990 و1995 و1997-2000)

- ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)..... 109
- 109..... (1990 و 1995 و 1997-2000)
- ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي..... 110
- 110..... في الدول العربية (بالأسعار الجارية).....
- 110.....* (2000)
- ملحق (4/4) : إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي للدول العربية (بالأسعار الجارية)*..... 111
- 111..... (1995-2000)
- ملحق (5/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات للدول العربية..... 112
- 112.....* (2000)
- ملحق (6/4) : متوسط أجر العامل من الصناعات التحويلية..... 113
- 113..... ومتوسط أجر العامل من أهم الصناعات التحويلية (حسب تركيز العمالة)
- ملحق (7/4) : الإنتاج الاستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية..... 114
- 114..... (2000)
- ملحق (8/4) : إجمالي طاقات التكرير القائمة في الدول العربية..... 115
- 115..... (1996-2000)
- ملحق (9/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي..... 116
- 116..... (2000)
- ملحق (10/4) : الطاقات القائمة والإنتاج الفعلي للأسمدة ومنتجاتها الوسيطة وخاماتها الأولية في الدول العربية..... 117
- 117..... (1999)
- ملحق (11/4) : تغير أسعار بعض منتجات الأسمدة وخاماتها خلال عام 2000..... 118
- ملحق (12/4) : صناعة الخشب ومنتجاته..... 119
- ملحق (13/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت والكلنكر في الدول العربية..... 120
- 120..... (1999)
- ملحق (14/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب حسب المنتجات..... 121
- 121..... (1993-1999)
- تابع ملحق (14/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات النهائية من الحديد والصلب في الدول العربية..... 122
- 122..... (1993-1999)
- ملحق (15/4) : صناعة الألمنيوم في الدول العربية..... 123
- ملحق (16/4) : صناعة الأدوية في الدول العربية..... 124
- 124..... (1996)

الفصل الرابع القطاع الصناعي

نظرة عامة

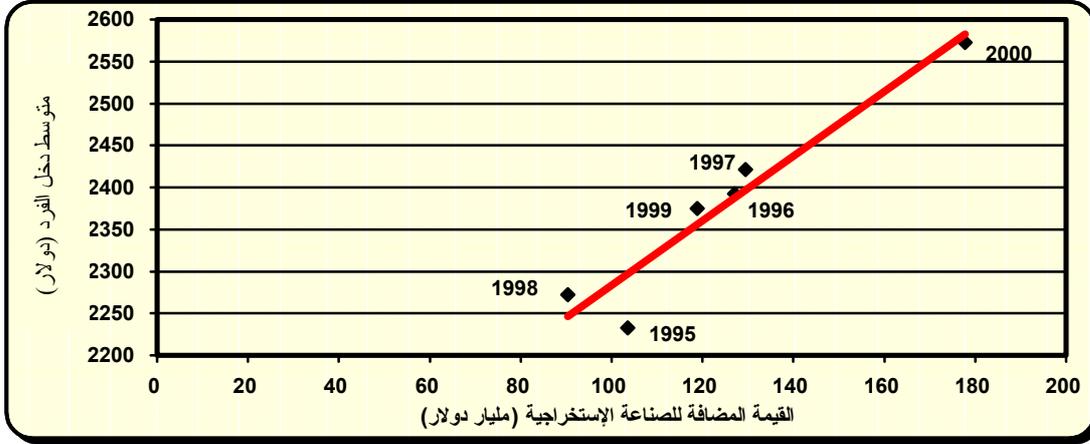
شهد القطاع الصناعي تحسناً كبيراً في أدائه خلال عام 2000 وذلك للعام الثاني على التوالي، نتيجة لزيادة إنتاج النفط وزيادة أسعاره في السوق العالمية، إذ بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي الإجمالي خلال العام نحو 263.2 مليار دولار بمعدل نمو قدره 37.9 في المائة عن العام السابق، بالمقارنة مع ناتج إجمالي للصناعة قيمته 190.9 مليار دولار ومعدل نمو مقداره 20.4 في المائة في عام 1999، (جدول رقم 1). ويوضح الملحقان (1/4) و(2/4) القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

وبالنظر إلى الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية كل على حده، نجد أن صادرات الصناعة الاستخراجية ما تزال تسهم بالنسبة الأكبر في عائدات الصادرات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا بصفتها دول منتجة ومصدرة للنفط والغاز، وأيضاً في المغرب بصفتها دولة مصدرة لخامات الفوسفات، وكذلك موريتانيا لاعتمادها على تصدير خام الحديد.

وتتباين نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى، إلا أنها تتراوح بين 0.2 في المائة في جيبوتي و58.4 في المائة في قطر. وعلى مستوى الدول العربية ككل فقد مالت هذه النسبة للانخفاض والتذبذب خلال العقد الماضي نتيجة تأثيرها باتجاهات الطلب والأسعار في الأسواق العالمية للنفط والغاز، حيث بلغت 15.5 في المائة عام 1998، وزادت عام 1999 لتصبح 19.0 في المائة، ثم بلغت 26.3 في المائة في عام 2000، جدول رقم (1) والملحق (3/4).

ومن الجدير بالذكر أن للصناعة الاستخراجية مساهمة مباشرة في دعم التنمية الاقتصادية والحد من ظاهرة الفقر، وذلك في الدول النفطية التي تحول جزءاً من مواردها المالية لتحسين البنية التحتية وتطوير الصناعة التحويلية، والتي تشغل نسبة أكبر من العمالة. وهذا الأثر الإيجابي للصناعة الاستخراجية لا يقتصر على الدول النفطية فقط ولكنه يشمل معظم الدول العربية، ويعزى ذلك إلى اعتماد الدول المصدرة للنفط على تشغيل المزيد من العمالة الوافدة من الدول العربية، واستفادة هذه الدول من تحويلات مواطنيها. ويوضح الشكل رقم (1) العلاقة الطردية بين زيادة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ومتوسط دخل الفرد في الدول العربية.

شكل (1) : العلاقة بين القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية ومتوسط دخل الفرد في الدول العربية خلال الفترة 1995 - 2000

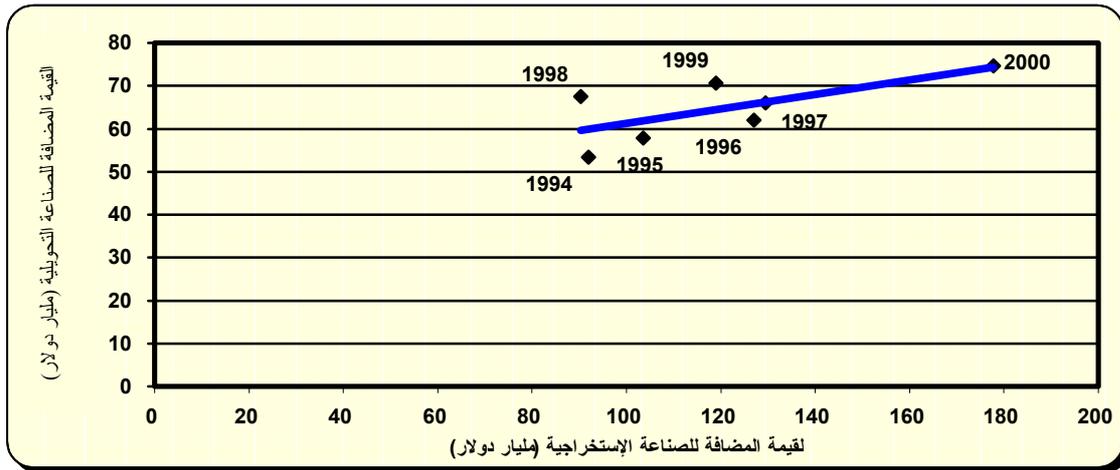


18.4

9.1

.(3/4)

شكل (2) : العلاقة بين القيمة المضافة للصناعة التحويلية والصناعة الإستخراجية في الوطن العربي خلال الفترة 1994 - 2000



وعلى مستوى الدول العربية ككل فقد بقيت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2000 شبه ثابتة، وتراوح بين 10 في المائة و12 في المائة، وبلغت هذه النسبة 10.8 في المائة عام 2000، وهي قابلة للتحسن مستقبلاً خصوصاً في الدول المصدرة للنفط التي تهدف سياساتها وبرامجها الإنمائية إلى تنويع مصادر الدخل، عن طريق توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة التحويلية، خصوصاً في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية المرتبطة بإنتاج النفط والغاز، مثل البتروكيماويات والصناعات المعدنية الكثيفة الاستخدام للطاقة، وغيرها، مما يؤكد أن للصناعة الاستخراجية أثر كبير في تنمية الصناعة التحويلية كما هو مبين في شكل رقم (2).

جدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي
2000-1994
(بالأسعار الجارية)

(مليار دولار)

إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الاستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* %	معدل النمو السنوي %	القيمة المضافة	
29.2	-	145.4	10.7	-	53.4	18.5	-	92.0	1994
30.2	11.1	161.5	10.8	8.4	57.9	19.3	12.6	103.6	1995
32.3	17.0	189.0	10.6	7.1	62.0	21.7	22.6	127.0	1996
32.3	3.8	196.2	10.9	6.8	66.2	21.4	2.4	130.0	1997
27.0	19.2-	158.6	11.6	2.6	67.9	15.5	30.2-	90.7	1998
30.3	20.4	190.9	11.3	5.3	71.5	19.0	31.6	119.4	1999
37.1	37.9	263.2	10.8	6.9	76.4	26.3	56.4	186.8	2000

* النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

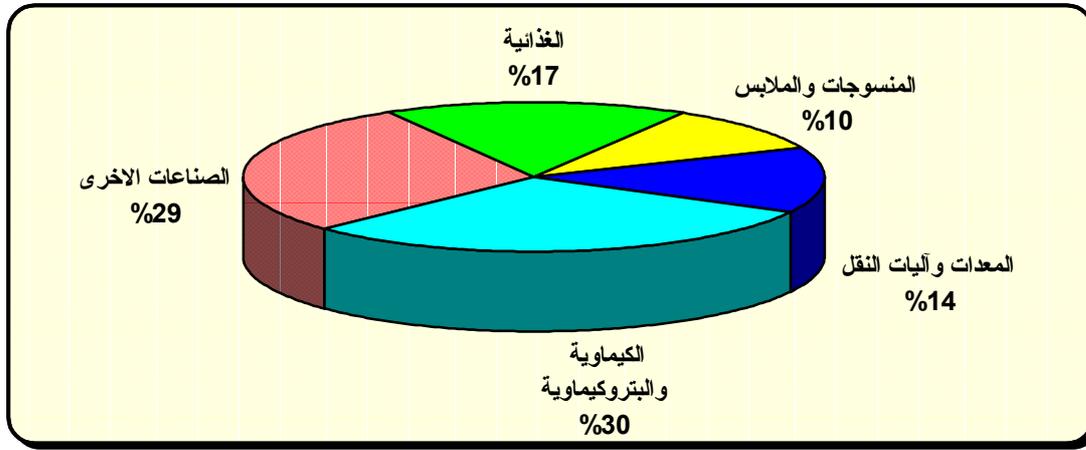
المصدر: الملاحق 1/4، 2/4، 3/4.

مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي

استمر توزيع مساهمة المصادر المولدة للدخل في القطاع الصناعي ثابتاً تقريباً طيلة العقد الماضي، فالنفط والغاز لا يزالان يمثلان الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية ومصدراً هاماً للقيمة المضافة في هذه الصناعة، وتقدر مساهمتها فيها بما يزيد عن 85 في المائة، في حين تساهم الخامات غير المعدنية والمعدنية وخاصة خامات الحديد بالنسبة المتبقية.

أما توزيع مصادر القيمة المضافة في الصناعة التحويلية فلا يزال يماثل توزيع عوامل الإنتاج الطبيعية بين الدول العربية والنشاطات الاقتصادية، وتشكل مساهمة الصناعة الكيماوية بما فيها الصناعة البتروكيماوية القائمة بالدرجة الأولى على النفط الخام والغاز كمادة أولية نحو 30 في المائة، من ناتج الصناعة التحويلية عام 2000، أما الصناعة الغذائية فتساهم بنحو 17 في المائة، والمنسوجات والملابس بنحو 10 في المائة، وصناعة الآلات ومعدات النقل بنحو 14 في المائة بينما تساهم الصناعات الأخرى بحوالي 29 في المائة، ملحق (5/4) وشكل (3).

شكل (3) : التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة
لقطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية عام 2000



وتتفاوت مساهمة هذه النشاطات الصناعية بين الدول العربية في توليد الناتج تفاوتاً واضحاً. فهناك مجموعة الدول المنتجة للمنسوجات التي ترتفع فيها مساهمة هذه الصناعة كما في تونس وسورية والمغرب ومصر ولبنان والإمارات والجزائر وقطر. أما الصناعات الغذائية فتشكل مساهمة مرتفعة نسبياً في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والأردن ولبنان. وفي المقابل فإن دول الخليج العربية وليبيا والجزائر تتراوح فيها مساهمة الصناعة الكيماوية ما بين 11 في المائة و89 في المائة من ناتج الصناعة التحويلية.

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي وعلاقتها بالفقر

تقدر العمالة في قطاع الصناعة عام 2000 بنحو 16.3 مليون عامل في كافة النشاطات الصناعية، مقارنة مع 16.0 مليون عامل عام 1999، مما يعني تواضع معدل نمو العمالة الصناعية بشكل عام، وهي ظاهرة تكررت خلال السنوات الماضية. كما لم تزد العمالة الصناعية في بعض الدول العربية طيلة سنوات عديدة ويعزى ذلك إلى الاهتمام بإقامة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، بدلاً من الكثافة العمالية، وتراجع توسع القطاع العام وانخفاض مستوى التوظيف فيه دون أن يقابل ذلك توسع ملائم في الاستثمارات والمشاريع الصناعية الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم العمالة في

بعض الدول العربية المصدرة للنفط تخرج عن إطار هذه القاعدة، إذ تنمو فيها العمالة نتيجة لزيادة إيراداتها النفطية واستثمار جزء منها في تطوير القطاع الصناعي، وفي قطاع الإنشاءات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة في صناعة مواد البناء.

ويتضح من الجدول رقم (2) أن هناك تحسناً واضحاً في إنتاجية العامل الصناعي في الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية على حد سواء. ولأن حجم العمالة قد زاد في عام 2000 بمعدل طفيف عن مستوى العام الماضي، وارتفعت في الوقت نفسه قيمة الناتج الصناعي العربي بمعدل كبير فقد تحسنت إنتاجية العامل الصناعي بنسبة قدرها 35.4 في المائة لتصل قيمتها إلى حوالي 16.2 ألف دولار مقارنة بإنتاجية قدرها 11.9 ألف دولار في عام 1999، الملحق (4/4)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. وينعكس هذا الارتفاع في الإنتاجية على نصيب الفرد العربي من ناتج القطاع الصناعي، والذي يعتبر مؤشراً على مدى مساهمة القطاع في توليد الدخل الفردي، إذ ارتفع من 700 دولار للفرد عام 1999 إلى نحو 943 دولار للفرد عام 2000، وبلغت حصة الفرد من الصناعة الاستخراجية 669 دولار، بزيادة قدرها نحو 52.7 في المائة عن حصته من ناتج هذه الصناعة في العام السابق.

جدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي وإنتاجية العامل الصناعي العربي
(1998-2000)

(بالدولار)

السنة	متوسط نصيب الفرد		
	إنتاجية العامل العربي	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية
1998	9027	255	340
1999	11928	700	438
2000	16152	943	669

المصدر: الملاحق (1/4 حتى 4/4).

الفقر والصناعة

تساهم الصناعة الاستخراجية، وخاصة عائدات تصدير النفط، بصورة غير مباشرة في الحد من تداعيات ظاهرة الفقر، وذلك عن طريق تمويل مشاريع التنمية، وزيادة حجم التشغيل، وتوفير الخدمات الأساسية مثل نشر التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي، إلى جانب توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء والتخلص من النفايات وغيرها من خدمات البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة. ولا تنحصر هذه الدلالات الإيجابية على الدول العربية المنتجة للنفط فحسب، بل تمتد أيضاً إلى بقية الدول العربية الأخرى وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية التي تشتد فيها ظاهرتي البطالة والفقر، وذلك من خلال استيراد الدول النفطية للأيدي العاملة اللازمة لها في مختلف المجالات من هذه

الدول. وقد اسهم العمال العرب الوافدون إسهاماً كبيراً في تنمية اقتصادات الدول التي ينتمون إليها، من خلال مساهمتهم في تخفيف مشاكل البطالة، من جهة، وتحويل مدخراتهم لذويهم في دولهم من جهة أخرى، على شكل تحويلات نقدية وعينية. من ناحية أخرى تعتبر الصناعة التحويلية، إحدى قنوات التوظيف الأساسية التي يمكن أن تستخدم للحد من مشكلة البطالة والفقر المترتب عليها من خلال توفير فرص عمل جديدة عن طريق الاستثمار في الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية، مثل صناعة المنسوجات والملابس وصناعة الأغذية والصناعات الحرفية والتقليدية.

ومع ذلك فمن الضروري التأكيد على أن جهود التنمية الصناعية التي بذلت خلال العقود الأربعة الماضية في كل الدول العربية، قد نجحت بشكل محدود في استيعاب الأيدي العاملة، إذ أن عدد العمال في القطاع الصناعي كله (الذي يشمل الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية، ويضاف إليهما في بعض الدول الصناعات الحرفية وقطاعات الكهرباء والغاز والمياه) قد ارتفع من نحو 10 مليون عامل عام 1985 إلى نحو 16.3 مليون عامل، في عام 2000، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 3 في المائة.

ويرجع هذا التباطؤ في معدل زيادة العمالة في الدول العربية منذ منتصف عقد الثمانينات في معظمه، إلى تضافر عدة عوامل منها نقص الاستثمار في إنتاج السلع الرأسمالية التي تفسح المجال لمزيد من تشغيل العمالة في الإنتاج، وكذلك عدم إيلاء اهتماماً كافياً لتدريب القوى العاملة، إضافة إلى التركيز في بعض الدول المنتجة للنفط على الاستثمار في الصناعات كثيفة رأس المال عالية التقنية. ولهذا فإن المساهمة في حل مشاكل البطالة والفقر تتطلب توفير مستويات أفضل من التعليم والتدريب التقني والمهني للعمال العرب، والعمل على اكتساب وتطوير التقنية الملائمة القادرة على زيادة العمالة وزيادة الإنتاجية في ذات الوقت، وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

يضاف إلى ذلك أن تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في القطاع الصناعي، يعد أمراً هاماً لزيادة الشغل ومكافحة الفقر، ويوضح الملحق (6/4) في هذا الشأن أن حصة الفرد من أجور الصناعات التحويلية في بعض الدول العربية تقي بالحد الأدنى لمستوى الفقر في اغلب الدول العربية، كما يبين هذا الملحق بوضوح أن صناعة النسيج والملبوسات والصناعات الغذائية، هي أهم الصناعات المستوعبة للعمالة في الدول العربية، والتي يمكن عن طريق الاستثمار فيها، مع تحسين النوعية والقدرة التنافسية، المساهمة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

ومن مظاهر الفقر ونتائجه في الدول العربية تشغيل الأطفال، إذ يقدر عدد الأطفال العاملين في الدول العربية بحوالي 10 مليون طفل منهم 6 ملايين من الذكور. وتتركز هذه العمالة في عدد من الدول العربية، وتقدر عمالة الأطفال في قطاع الصناعة بحوالي 2 مليون طفل، باعتبار أن هذا القطاع يشغل في المتوسط حوالي 20 في المائة من مجموع القوى العاملة. وتتركز هذه العمالة في المدن حيث يشارك الأطفال في أعمال المهن الحرفية والميكانيكية، وصناعة الكيماويات، وتشغيل الأفران المختلفة، وورش النسيج وغيرها من المهن الأخرى.

وترتبط ظاهرة تشغيل الأطفال بالفشل الدراسي، وكلاهما من شأنه خلق جيش من الأميين القانعين بأقل الأجور، حيث تدفع الأسر الفقيرة بأطفالها لسوق العمل لزيادة دخلها. كما أن الأطفال الذين يفشلون في الدراسة، يلجؤون في النهاية إلى العمل في سن مبكرة وفي مهن لا تتطلب قدراً كبيراً من التعليم، وبأجور متدنية. ومن جانب آخر تلعب الزيادة في عدد السكان وكبير حجم الأسرة ومعدل الإعالة أيضاً دوراً في زيادة تشغيل الأطفال، وذلك حتى تتمكن الأسر الفقيرة من سد رمقها خاصة في ظل انتشار ظاهرة الفقر.

وقد تنبتهت الدول العربية إلى النتائج السلبية التي يخلقها تشغيل الأطفال، وخاصة في زيادة معدلات الأمية، وعقدت اتفاقية بشأن عمل الأحداث حددت فيها الفئات العمرية التي يمكن عندها تشغيل الأطفال وفقاً لطبيعة الصناعة، وفي جميع الأحوال لا يسمح بتشغيل الأطفال قبل سن 14 سنة، وهو العمر اللازم لإنهاء مرحلة التعليم الإلزامي.

الصناعة وتخفيض مستوى الفقر

يسهم نمو القطاع الصناعي وتطوره إلى حد كبير في تحسين الدخل، وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للمعيشة، من خلال تأثيراته التوسعية التراكمية على حجم الإنتاج، وتأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية، وزيادة حجم الاستخدام، وزيادة الناتج الحقيقي للفرد. ونظراً لأن هيكل الصناعة العربية مازال يتسم باختلال وضعف شديدين بما في ذلك القصور في الصناعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية، فإن الارتقاء بمساهمة الصناعة العربية في مكافحة الفقر تعتمد أساساً على إعادة هيكلتها وتطويرها وتوسيع أنشطتها وإمكاناتها، وزيادة الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في الكثير من المجالات الصناعية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال منهجين، أولهما إقامة مصانع حديثة وكبيرة الحجم لسد حاجة الأسواق المحلية والتصدير إلى الخارج، وثانيهما، ضرورة الاهتمام بالصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة، وكذلك الصناعات الصغيرة والحرفية، التي تعود بالفائدة على أكبر عدد من الشباب والعاطلين عن العمل، بما في ذلك تشجيع التسليف الإنمائي الصناعي، ودور الصناديق الاجتماعية في تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية، مما يساعد بالتالي على تخفيف حدة البطالة ومكافحة الفقر.

إن دور الصناعة العربية سيكون أكثر تأثيراً في تحقيق غايات التنمية بما فيها الأهداف الاجتماعية المتمثلة في زيادة الدخل وتحسين توزيعها، وتقليص مستوى الفقر، إذا تم استغلال فرص وإمكانات التكامل الاقتصادي العربي، بإقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة من الحجم الكبير يتيح للاقتصادات العربية أن تكمل موارد بعضها البعض، البشرية والمالية والمادية، بما يمكنها من زيادة قدرتها التفاوضية، وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، ورفع مرونة استجابة العرض لتغيرات الطلب في إطار السوق العربية الواسعة، وما من شك في أن تحقيق ذلك يتطلب تنسيق إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية الكبرى، وتسويق إنتاجها عربياً وعالمياً.

تطورات الصناعة الاستخراجية خلال عام 2000

قدّرت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بحوالي 186.8 مليار دولار خلال عام 2000، أو ما يعادل نحو 26.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة مقدارها نحو 67.4 مليار دولار عما بلغته في العام السابق. وقد نجمت هذه الزيادة عن زيادة الكميات المنتجة من النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية. وتشتمل الصناعة الاستخراجية على ثلاثة نشاطات رئيسية، وهي استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، واستخراج وتجهيز الخامات المعدنية وخاصة الحديد الخام والنحاس والزنك، واستخراج الخامات الغير معدنية وأهمها صخر الفوسفات والبوتاس. ويشكل استخراج وتصدير النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل في دول الخليج العربية والجزائر وليبيا. كما أصبح يشكل مصدراً هاماً للدخل في كل من مصر وسورية واليمن وحديتاً السودان. ويشكل استخراج خامات الحديد في موريتانيا، والفوسفات في المغرب والأردن وتونس ومصر وسورية، والبوتاس في الأردن مصادر هامة للدخل أيضاً.

تتأثر الصناعة الاستخراجية بالتغيرات التي تطرأ في الأسواق العالمية، لارتباطها المباشر بالأسعار والطلب على النفط، وغيره من المنتجات المعدنية، ولهذا تتأثر الكميات المنتجة في تلك الصناعة الاستخراجية بين صعود وهبوط حسب تلك التغيرات، والعوامل الأخرى في الأسواق العالمية. ففي عام 2000 بلغ متوسط الكميات المنتجة من النفط الخام في الدول العربية نحو 21.1 مليون ب/ي، بزيادة بلغت نسبتها نحو 6.7 في المائة بالمقارنة بالعام السابق، وزادت العائدات النفطية من نحو 118 مليار دولار أمريكي في عام 1999 إلى نحو 180 مليار دولار أمريكي في عام 2000، وقد نتج ذلك عن زيادة كميات الإنتاج، وارتفاع متوسط أسعار النفط من 17.5 دولار في عام 1999 إلى 27.6 دولار في عام 2000.

ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط في الدول العربية خلال عام 2000 بحوالي 644.8 مليار برميل، يمثل نحو 62.1 في المائة من الاحتياطي العالمي، والاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عام 2000 نحو 37 تريليون متر مكعب بزيادة قدرها 1.6 في المائة عن عام 1999. كما أن إنتاج الغاز الطبيعي قد وصل عام 1999 إلى 0.38 تريليون متر مكعب.

يقدر الاحتياطي المعروف من خامات الحديد في الدول العربية بحوالي 16.9 مليار طن، يقع منها 9.5 مليار طن (أكثر من 50 في المائة) في الجزائر وموريتانيا، واللذان تتصدران الدول العربية في إنتاج الحديد الخام حيث تبلغ طاقتهما الإنتاجية معاً نحو 11.6 مليون طن سنوياً. ويتوقع أن تزداد طاقة إنتاج الحديد في السعودية من المناجم الواقعة في شمال المملكة، ملحق (7/4).

تتوفر احتياطات للنحاس في عدد من الدول العربية من بينها السعودية، والجزائر، والمغرب، ويعتبر المغرب المنتج الرئيسي للنحاس، حيث بلغ إنتاجه حوالي 37 ألف طن في عام 2000. وتتوفر احتياطات للذهب في السودان تقدر بحوالي 37 طن، انتج منها 4 أطنان عام 1999، ويتوقع أن يرتفع الإنتاج إلى 7 أطنان عام 2000، وقد وقعت حكومة السودان مؤخراً اتفاقية مع شركة فرنسية للتقيب عن الذهب. وبلغ إنتاج كل من السعودية وعمان من الذهب عام 2000، حوالي 3.4 طن، 0.56 طن على التوالي. يضاف إلى هذا تستخرج السودان وعمان خام الكروم بطاقة تبلغ 3 آلاف طن

لكل منهما، وتعتبر كل من تونس والمغرب من الدول المنتجة للزنك، كما توجد احتياطات له في كل من السودان والسعودية، ويواجه تطوير هذه الخامات في السودان عدم توفر رأس المال، وتشجع السعودية القطاع الخاص بها على استغلال بعض هذه الخامات في المناطق التي تتوفر بها.

وهناك أيضاً خامات غير معدنية في الدول العربية منها الفحم الحجري، وخامات مواد البناء، مثل الأحجار والجبس والحجر الجيري والدولوميت، إلى جانب خامات صخر الفوسفات والبوتاس. ويتوفر الفوسفات في كل من الأردن، والمغرب، والجزائر، وتونس، وسوريه، وينتج المغرب حوالي 24 مليون طن سنوياً أي حوالي 50 في المائة من مجمل إنتاج الدول العربية من الفوسفات. أما البوتاس فقد انتج منه الأردن نحو 2 مليون طن عام 1999، ويتوقع أن يصل الإنتاج إلى 2.2 مليون طن عام 2002، إضافة إلى ذلك توجد احتياطات من الأملاح غير العضوية في كل من ليبيا والأردن.

تطورات الصناعة التحويلية خلال عام 2000

استمر نشاط الصناعة التحويلية في النمو للسنة الثانية على التوالي، مسجلاً معدل نمو بلغ 6.9 في المائة في عام 2000، مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 5.3 في المائة في العام السابق، وأعلى من ضعف ما كان عليه في عام 1998. وقد أدى النمو المحقق في السنتين الأخيرتين إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 71.5 مليار دولار عام 1999، لتبلغ 76.4 مليار دولار في عام 2000، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 11.3 في المائة إلى 10.8 في المائة، بسبب الزيادة الملحوظة في العوائد النفطية خلال العام، وتأثير ذلك على زيادة المساهمة النسبية للصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (1).

وتشتمل الصناعة التحويلية على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، من أهمها الصناعات الهيدروكربونية، صناعة الأسمدة، صناعة الخشب ومنتجاته، صناعة الأسمنت ومواد البناء، الصناعات المعدنية، الصناعات الهندسية، صناعة الأدوية، صناعة المنسوجات والملابس، صناعة الأغذية والصناعة الكيماوية. وتتفاوت هذه الصناعات في أهميتها من دولة إلى أخرى حسب توفر المواد الأولية، والعمالة المدربة، والتقدم الاقتصادي والتقني لتلك الدولة. ونورد فيما يلي أهم التطورات لعدد من هذه الصناعات.

الصناعات الهيدروكربونية

وتشتمل صناعة تكرير النفط، وصناعة البتروكيماويات، وصناعة الغاز.

صناعة تكرير النفط

ازدادت طاقات التقطير الابتدائي في الدول العربية بمقدار 205 ألف ب/ي خلال عام 2000 عنها في عام 1999، لتصل إلى 6592 ألف ب/ي، أي بنسبة زيادة قدرها 3.2 في المائة، ملحق (8/4). وتعزى هذه الزيادة إلى تشغيل مصفاة ميدور في مصر بطاقة 100 ألف ب/ي، ووحدين للمكثفات البترولية في الإمارات طاقة كل منهما 140 ألف ب/ي، إلى جانب تشغيل مصفاتين جديدتين في العراق بطاقة 10 آلاف ب/ي لكل منهما، وزيادة الطاقات التكريرية في الدول العربية الأخرى بمقدار 50 ألف ب/ي، وصاحب ذلك انخفاض في طاقة مصفاة ميناء الأحمد في الكويت بمقدار 245 ألف ب/ي.

كما زاد عدد المصافي في الدول العربية خلال عام 2000، بمقدار ثلاث مصافي، ليصل عددها إلى 67 مصفاة، ويوضح الملحق (9/4) الطاقات التكريرية التي هي قيد الإنشاء والمخطط لها خلال هذا العام والتواريخ المتوقعة لبدء التشغيل، ومنه يتضح أن هناك عدة مصافي في طور الإنشاء والتطوير منها مصفاة الفجيرة في الإمارات، ومصفاة سكيكدا في الجزائر، ومصفاة المحمدية في المغرب.

ويتوقع أن تبدأ مصفاة جديدة الإنتاج بمدينة الشحر اليمنية عام 2003، وأن يتم تحديث مصفاة البحرين، وتشغيل مصفاة جديدة شمال مدينة صحار في عمان عام 2004.

صناعة البتروكيماويات

ارتفعت الطاقات التصميمية لمشاريع البتروكيماويات القائمة في الدول العربية خلال عام 2000 إلى حوالي 32 مليون طن، وذلك من نحو 22 مليون طن في عام 1998. وتتوزع تلك الطاقات بين 16.5 مليون طن كيماويات أساسية، 5.2 مليون طن كيماويات وسيطة، و10.5 مليون طن كيماويات نهائية، إذ أضيفت طاقات إنتاجية جديدة، منها 6.6 مليون طن في السعودية. كما تم في مصر البدء في تشغيل طاقات إنتاجية للبتروكيماويات تقدر بحوالي 0.5 مليون طن/سنة.

وكما هو مبين في الملحق (9/4) هناك مشاريع تحت الدراسة للقطاع الخاص لإنتاج البروبيلين في مدينة ينبع الصناعية بالسعودية، وإنتاج الميثانول والبولي بروبيلين في عمان، وإنشاء مجمع لإنتاج الميثانول في مصر، وكذلك تجرى دراسة لإنشاء 24 مجمع بتروكيماوي بطاقة إجمالية قدرها 15 مليون طن/السنة بحلول العام 2020 في مصر. كما أن هناك مشاريعاً أخرى في مراحل مختلفة من التطوير، منها مشروعاً إنتاج مادة ثنائي ايزوسيانيت التولوين في منطقة أمسيعيد الصناعية، وأيضاً إنتاج زيت الغاز والنافثا في رأس لافان بقطر، إلى جانب مجمع لإنتاج الايثلين بتمويل من القطاع الخاص في عمان.

صناعة الغاز

يستغل الغاز الطبيعي في عدة أغراض، منها إعادة الحقن للحفاظ على ضغط المكامن النفطية، وكوقود لإنتاج الطاقة الحرارية والكهربائية، وكلقم للصناعات البتروكيماوية، إلى جانب استخلاص المكثفات وتصنيع الغاز المسال. وقد بلغ معدل إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في عام 1999 في الدول العربية حوالي 2.31 مليون ب.ي، كما تم في العام نفسه زيادة طاقات تسييل الغاز لتصبح 46.3 مليون طن/ السنة. وفيما يخص نقل الغاز فقد تم نقل 33.7 مليار متر مكعب بواسطة الأنابيب و41.9 مليار متر مكعب بواسطة الناقلات.

وقد استهلكت الدول العربية غاز البترول المسال بمعدل 273 ألف ب.ي. وكما هو موضح في الملحق (9/4) هناك خطط لإقامة مشاريع لتسييل الغاز في اليمن بطاقة 6 مليون طن في السنة، وتوسعات لمجمعات تسييل الغاز في قطر وعمان بإضافة طاقة إجمالية لهما قدرها 6.8 مليون طن/ السنة. كما أن الهيئة المصرية للبترول وقعت عقداً لإنشاء مجمعاً لتسييل الغاز الطبيعي باستثمار يبلغ أكثر من مليار دولار.

دور الغاز الطبيعي في الصناعة التحويلية

تتركز احتياطيّات الغاز الطبيعي في عدد من الدول العربية أهمها قطر (30 في المائة) والسعودية (17 في المائة) والإمارات (16 في المائة) وتنتج الدول العربية الغاز الطبيعي بمعدل 379 مليار متر مكعب سنوياً تستهلك منه 140 مليار متر مكعب سنوياً وذلك لأغراض معالجة وتكرير ونقل المواد الهيدروكربونية (36 في المائة) وإنتاج الطاقة (30 في المائة) وكلقم للصناعة البتروكيماوية (28 في المائة) والأغراض المنزلية (6 في المائة).

وفي السابق اعتبر إنتاج الأسمدة الأزوتية كالأمونيا والبوريا هو المدخل الرئيسي لتصنيع الغاز الطبيعي في الدول العربية، وأدى ذلك إلى زيادة إنتاج الدول العربية من الأسمدة إلى أن بلغ ما يعادل ضعف حاجة السوق المحلية. وقد اتجهت الدول العربية إلى مزايا استغلال الغاز الطبيعي كلقم لإنتاج الكيماويات الأساسية كالكحولات ومنها الميثانول والأوليفينات وأهمها الإيثيلين وأيضاً البوليمرات الأساسية. وبلغت طاقة المشاريع القائمة لإنتاج هذه الكيماويات حوالي 16 مليون طن سنوياً منها حوالي 8 مليون طن لإنتاج الإيثيلين.

وقد استفادت بعض الدول العربية مثل السعودية من مزايا الحجم ورخص المادة الأولية لإنتاج البتروكيماويات الأساسية من الغاز الطبيعي بكلفة أقل، مما أعطاها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية. ولا تقتصر مساهمة الغاز في الصناعة التحويلية على البتروكيماويات بل أن الغاز يستخدم كعامل مختزل في مصانع الحديد والصلب الحديثة، إضافة لاستخدامه كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل مرافق الكثير من المصانع. ورغم ذلك فإن استغلال الغاز الطبيعي كلقم للصناعة البتروكيماوية وفي مصانع الحديد والصلب وتشغيل المرافق الصناعية في الدول العربية لا يزال يمثل نسبة بسيطة من إجمالي الإنتاج.

وفي مجال نقل الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب هناك مشروع لنقل غاز منطقة سايح في شمال عمان إلى صلالة في الجنوب، ومشروع لنقل الغاز من مصر إلى سورية ولبنان، كما أن هناك مشروعاً تحت الدراسة لإنشاء خط أنابيب يربط حقل حاسي الرمل في الجزائر بأوروبا مروراً بأسبانيا.

صناعة الأسمدة

تعتبر صناعة الأسمدة المدخل للصناعات البتروكيمياوية في أغلب الدول العربية النفطية أو الدول التي بها مخزون للغاز الطبيعي مثل مصر وسورية. ولا تكاد تخلو دولة عربية نفطية من مصانع للأسمدة النيتروجينية (الأمونيا واليوريا)، وفي المقابل يقتصر إنتاج الأسمدة الفوسفاتية على الدول العربية التي تتوفر بها خامات الفوسفات وهي الأردن، والمغرب، وتونس.

ليس هناك تغير يذكر في الطاقة الإنتاجية للأسمدة ومنتجاتها الوسيطة خلال العام 1999 مقارنة بالعام 1998 حيث بلغت الطاقة الإنتاجية 109.5 مليون طن، والإنتاج الفعلي 90.7 مليون طن، في حين هبطت الصادرات من 41.2 مليون طن عام 1998 إلى 40.9 مليون طن عام 1999، وبالنسبة للاستهلاك المحلي من الأسمدة، فقد ارتفع من 56.8 مليون طن إلى 58.3 مليون طن⁽¹⁾، وهذه الزيادة نتيجة لزيادة استهلاك صخر الفوسفات محلياً، ملحق (10/4).

وعلى صعيد الأسعار فأن سعر صخر الفوسفات قد ارتفع من 43 دولار/طن عام 1998، إلى 45 دولار/طن عام 1999 فوب الدار البيضاء/المغرب، ويوضح الملحق (11/4) تغيير أسعار بعض منتجات الأسمدة وخاماتها خلال عام 2000. وعلى صعيد التخطيط للمصانع الجديدة قامت سلطنة عمان بالتخطيط لإنشاء مصنع لليوريا بطاقة إجمالية 1.4 / 0.33 .

صناعة الخشب ومنتجاته

تكتسب هذه الصناعة أهمية لأنها مكتملة لصناعة مواد البناء، وتستوعب عدداً كبيراً من العمالة، بالإضافة إلى محدودية استثماراتها، مما يتيح مجالاً واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما تتميز أيضاً بأنها صناعة غير ملوثة للبيئة.

تقوم هذه الصناعة على أخشاب أولية أو أخشاب نصف مصنعة مستوردة من الخارج، ويقدر عدد العاملين فيها في ستة عشر دولة عربية بنحو 100 ألف عامل، وقد يكون حجم العمالة لهذه الصناعة هو أكبر كثيراً من ذلك، نظراً لأن الإحصائيات المتوفرة غير حديثة، ولا تشمل كل الدول العربية، إضافة إلى أنها لا تشمل المنشآت الصغيرة التي يقل عدد

(1) الفروق في مجموع الكميات المستهلكة والمصدرة مع كميات الإنتاج تعود إلى كميات الاستيراد والتغير في المخزون.

العاملين فيها عن 10 أشخاص. وتقدر القيمة المضافة لهذه الصناعة وفق البيانات المتاحة بأكثر من 0.8 مليار دولار، وتتصدر تونس قائمة الدول العربية في صناعة الأخشاب تليها السعودية ثم مصر والإمارات، ملحق (12/4).

وبلغ عدد مصانع الأخشاب عام 1998 في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 465 منشأة لا تشمل المصانع الصغيرة والورش، ويعمل فيها 26 ألف شخص، وتقدر استثماراتها بما يزيد عن 722 مليون دولار، ومن هذه المصانع هناك 243 مصنعاً يقل الاستثمار المستخدم في كل منها عن 0.5 مليون دولار.

ونظراً لأن السوق العربية تزخر بالأثاث المستورد من الخارج، فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث في الدول العربية، وإقامة مصانع كبيرة، على أسس عصرية من حيث الإدارة والتقانة. إن معظم الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى كثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات كبيرة تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية، وتملك رأس المال اللازم لإنتاج نوعيات قادرة على منافسة الأثاث المستورد من الخارج، وأيضاً تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة.

صناعة الأسمنت ومواد البناء

تعتبر صناعة الأسمنت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية. وقد قامت أغلب الدول العربية بتأسيس مطاحن للكلنكر المستورد، ومصانع لإنتاج الكلنكر والأسمنت بأنواعه المختلفة، وزادت حديثاً مساهمة القطاع الخاص في هذه الصناعة خصوصاً في مصر وتونس ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويلاحظ أن الطلب على الأسمنت يرتبط بالنمو في الاستثمارات، حيث زادت القدرة الإنتاجية لمصانع الأسمنت من 100 مليون طن عام 1998 لتصبح 128 مليون طن عام 1999، كما زادت القدرة الإنتاجية للكلنكر من 86 مليون طن عام 1998 إلى 110 مليون طن عام 1999، وصاحب ذلك زيادة في معدل استغلال هذه المصانع من 47 في المائة إلى 70 في المائة بالنسبة للأسمنت، ومن 34 في المائة إلى 75 في المائة بالنسبة للكلنكر، ملحق (13/4).

وترجع هذه الزيادة في الكفاءة الإنتاجية إلى مجموعة من العوامل منها تنفيذ برامج خصخصة منشآت عامة في بعض الدول العربية، وكذلك دخول مصانع جديدة ذات كفاءة عالية مرحلة الإنتاج. وتتركز هذه الزيادة في كل من مصر، والعراق، والسعودية، والإمارات، وتونس. ويلاحظ أن الزيادة في الطلب على الأسمنت شبه عامة وتشمل الدول النفطية وغير النفطية، فمثلاً يقدر الطلب في سورية على الأسمنت بحوالي 6 مليون طن سنوياً، ومرشح للزيادة إلى 11 مليون طن سنوياً، وتخطط سورية لزيادة قدرتها الإنتاجية بمقدار 2 مليون طن سنوياً، كما أن هناك مصنع جديد للأسمنت في موريتانيا.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الأسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة، خصوصاً المصانع القديمة والتي لا تستخدم مرسبات كهروستاتيكية لحجز غبار الأسمنت، إلا أن المصانع الحديثة، التي أصبحت تحل تباعاً محل المصانع القديمة، هي أكثر التزاماً بحماية البيئة، كما يلاحظ أنه يجب البحث في زيادة معدل استغلال المصانع القائمة بدلاً من إنشاء مصانع جديدة.

وتعتبر صناعة السيراميك من صناعات مواد البناء المزدهرة في كل من مصر وتونس والسعودية، وتعتبر صناعة الزجاج من صناعات مواد البناء الواعدة، والتي تتوفر مقومات إنشائها لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث توفر خامات السيليكا ورخص مصادر الطاقة، بالإضافة إلى قربها من الأسواق الآسيوية، والتي يتوقع أن يزداد الطلب على الزجاج فيها من 1.4 مليار متر مربع عام 2000 إلى 1.8 مليار متر مربع عام 2004.

الصناعات المعدنية

صناعة الحديد والصلب

بلغ إنتاج الحديد والصلب في الوطن العربي 11.6 مليون طن سنوياً عام 2000، ويتوقع أن يزداد بمقدار 9 ملايين طن بحلول عام 2002. ويلاحظ من الملحق (14/4) أن إجمالي إنتاج المنتجات النهائية من الحديد والصلب قد زاد من 9.62 مليون طن خلال عام 1998، إلى 10.15 مليون طن خلال عام 1999. وتعزى هذه الزيادة إلى التشغيل الأولي لمشاريع الصلب الجديدة في كل من السعودية وقطر ومصر. وتصنف منتجات الحديد والصلب الوسيطة والنهائية المتوفرة في الدول العربية إلى: منتجات طويلة، ومسطحة، وعروق، وحديد إسفنجي، وصلب خام، وبلاطات، وكتل، وحديد زهر، ومكورات، وأنابيب. وبلغ إنتاج الدول العربية من هذه المنتجات 34.3 مليون طن عام 1999.

وتعد مصر أكثر الدول العربية إنتاجاً للحديد والصلب، إذ يشكل إنتاجها 33.4 في المائة من إنتاج الدول العربية في عام 1999، تليها السعودية بنسبة 27.7 في المائة، ثم الجزائر، وليبيا، وقطر، والمغرب، وتونس، وسورية، ولبنان، والأردن، والإمارات.

وتنتج مصر والسعودية والجزائر وليبيا مسطحات الصلب، حيث زاد إنتاجها عام 1999 بنسبة 25.3 في المائة عما كان عليه في عام 1998. كذلك زاد إنتاج كل من المنتجات الطويلة، والأنابيب، والعروق، والحديد الإسفنجي، وفي المقابل نقص إنتاج المكورات والصلب الخام، بينما بقي إنتاج الحديد الزهر عند ذات المستوى.

ومن تطورات هذه الصناعة خلال عام 2000، تخصيص جزء من اسهم مصنع تكوير الحديد في البحرين عن طريق بيعها لشريك أجنبي، وبناء مصنع لإنتاج 300 ألف طن سنوياً من حديد التسليح في المغرب، وإعطاء تراخيص للقطاع الخاص في سورية لإقامة مشاريع بطاقة إجمالية قدرها 0.5 مليون طن في السنة، وباستثمار قدره 27 مليون دولار. كما

زاد إنتاج الحديد والصلب في ليبيا من 1052 ألف طن إلى 1129 ألف طن، وزاد إنتاج شركة سيدير الجزائرية من المسطحات بمقدار 92 ألف طن، وإنتاج المكورات في البحرين من 2.65 مليون طن، إلى 3.58 مليون طن، كما أن السودان افتتح مصنعا للحديد والصلب بطاقة إجمالية قدرها 150 ألف طن.

وتواجه صناعة الحديد والصلب في بعض الدول العربية منافسة سعرية من قبل منتجات بعض دول شرق أوروبا، خصوصاً رومانيا وأوكرانيا، حيث أن سعر الطن من الصلب المستورد إلى الدول العربية أقل من سعر نظيره المصنع محلياً، وذلك لعوامل عدة أهمها سيطرة القطاع العام على بعض المصانع، إضافة إلى تقادم تقنياتها، واستهلاك معداتها بالكامل، إلا أن الخصخصة والتحديث من الوسائل التي قد تزيد من تنافسية هذه الصناعة.

صناعة الألمنيوم

يستخدم الألمنيوم الجاهز المستورد من الخارج في الصناعات الهندسية في الدول العربية، إلا أنه بدأ حديثاً بتصنيع الألمنيوم الأولي في كل من مصر والإمارات والبحرين ملحق (15/4)، وقد بلغ إنتاج الإمارات 516 ألف طن عام 1999، بينما تنتج البحرين بطاقة نصف مليون طن، وتخطط لزيادة إنتاجها ليصل إلى 750 ألف طن من الألمنيوم الأولي المصنع من خام يتم استيراده من أستراليا. وقد قامت البحرين والإمارات أيضاً بإنشاء مشاريع لتصنيع الألمنيوم الأولي، ففي البحرين هناك مشروع لإنشاء مصنع لإنتاج مسحوق الألمنيوم بطاقة 7 آلاف طن في السنة، وآخر لإنتاج مكعبات الألمنيوم بطاقة ألفي طن في السنة، وثالث لإنتاج كوابل الألمنيوم بطاقة 5.5 ألف طن في السنة، إلى جانب مشروع لإنتاج الألمنيوم المسحوب بطاقة 21 ألف طن/ السنة.

أما الإمارات، والتي تعتبر واحدة من الدول العشرة الأولى المنتجة للألمنيوم في العالم، فتمثل صادراتها من الألمنيوم 60 في المائة من الصادرات غير النفطية، وهي أيضاً تسعى لإنشاء صناعة تكميلية للألمنيوم المنتج محلياً، حيث قامت في عام 2000 بتوقيع عقد لإنتاج صفائح الألمنيوم بطاقة 60 ألف طن/ السنة، وآخر لإنتاج رقائق الألمنيوم بطاقة 22.4 ألف طن/ السنة، وأغلب هذه المشاريع مطروحة للمشاركة من قبل المستثمرين من القطاع الخاص والأجانب.

الصناعات الهندسية

صناعة السيارات

تقتصر صناعة السيارات في الدول العربية على التجميع، وتتركز في كل من مصر والجزائر والمغرب وليبيا والسودان. ولدى مصر 10 مصانع لصناعة السيارات، يعمل بها حوالي 75 ألف عامل، تقوم بتجميع السيارات، إما بالمشاركة مع أطراف أجنبية، أو عن طريق الحصول على تراخيص بالتجميع من قبل الشركات المالكة للتقنية. وفي الجزائر هناك شركة عامة لتجميع الشاحنات والحافلات تعاني من نقص في التمويل، حيث أنتجت ما يوازي 40 في المائة من طاقتها

الإنتاجية، وتحتاج إلى حوالي ربع بليون دولار لإعادة تأهيلها وتحديثها. ويعتبر تجميع السيارات من النشاطات الهندسية المهمة في المغرب، وقد تطور هذا النشاط عام 1999 بمعدل 12.1 في المائة، مقارنة بعام 1998. وحديثاً دخل السودان في عام 2000 مجال تجميع الجرارات الزراعية بمعدل 1500 جرار في السنة.

أما في ليبيا فيوجد مصنع لتجميع الحافلات والشاحنات بطاقة 4 آلاف وحدة في السنة، وقد اختص هذا المصنع في بداياته بتجميع الجرارات الزراعية مما كان له أثر إيجابي على القطاع الزراعي، غير أنه توقف عن إنتاجها في السنوات الأخيرة، كما أنشأ مصنع جديد أيضاً بالقرب من مصنع الحديد والصلب لتجميع إحدى أنواع السيارات، توطئة لتوطين تقنية تصنيع السيارات عن طريق استعمال منتجات مصنع الحديد والصلب.

الصناعات الهندسية الأخرى

تتعلق الصناعات الهندسية الأخرى بالصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، وينضوي في إطارها عدد من الصناعات منها: صناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية، وتجميع الهواتف والتليفزيونات والمذياعات والمسجلات، وتجميع الأفران والثلاجات، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية المساندة للنشاط العمراني، كصناعة خزانات المياه والأبواب والنوافذ والأثاث المعدني.

وتتوفر مصانع لتجميع الإلكترونيات والأجهزة المنزلية في كل من مصر، والأردن، وسورية، وأغلب دول المغرب العربي. وخطت مصر حديثاً لإقامة أول مصنع من نوعه للدوائر الإلكترونية باستثمارات تصل إلى مليار دولار، مما سيوفر نحو 1500 فرصة عمل. كما تمكنت الإمارات من إنشاء صناعات في منطقة جبل علي الحرة في دبي، تعمل في مجال التجميع النهائي للإلكترونيات، بالإضافة إلى شركات التكنولوجيا المملوكة بالكامل من قبل شركات أجنبية. كما وقعت شركة مغربية اتفاقية مع أحد الشركات الأمريكية لإنشاء وحدة لتصنيع اللوحات الشمسية.

كذلك هناك مشروعات في مجال صناعة المعلومات، فقد أنشأ الأردن منطقة خاصة لتطوير وتوطين هذه الصناعة بتمويل عربي قدره 550 مليون دولار، ويتوقع أن تشغل هذه المنطقة 30 ألف مستخدم بحلول عام 2003، كما أن هناك مشاريع مماثلة في مصر، إضافة إلى مشاريع أخرى لإنشاء كليات للبرمجيات.

صناعة الأدوية

يقدر حجم سوق الأدوية في الدول العربية بحوالي 6 مليار دولار خلال عام 2000، تبلغ حصة السعودية منه نحو 17 في المائة، ملحق (16/4)، إذ لديها أكثر من 12 مصنعاً للأدوية. وتتسم هذه السوق بالتوسع والنمو المضطرد، بسبب ارتفاع الطلب على السلع الدوائية، نتيجة للتحسن في الخدمات الصحية ومستوى المعيشة، خصوصاً خلال العقدين الماضيين. وقد

أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في منح تراخيص تصنيع واستيراد الأدوية في كثير من الدول العربية، وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويبلغ عدد المنشآت الصناعية الدوائية على مستوى الدول العربية حوالي 200 مصنعاً للأدوية والمستلزمات الطبية، منها 24 مصنعاً في المغرب، حيث يعتبر تصنيع الأدوية من الأنشطة الاقتصادية الواعدة، إذ نما بمعدل 15 في المائة عام 1998، و6 في المائة عام 1999. ويقع 16 مصنعاً في الأردن تكفي لسد 40 في المائة من الاستهلاك المحلي، وبلغت قيمة صادراتها من الأدوية 142 مليون دولار عام 1998. ولدى سورية حوالي 50 مصنعاً للأدوية تكفي لسد 75 في المائة من الاستهلاك المحلي. ويعتبر إنتاج الأدوية من أهم الصناعات الكيماوية في الجزائر، ولدى ليبيا مصنع واحد للأدوية تم إنشاؤه بالتعاون مع مصر والمغرب. وتعتبر مصر من الدول العربية الرائدة في صناعة الأدوية إذ يوجد بها 37 مصنعاً للأدوية تكفي لسد نحو 90 في المائة من حاجة الاستهلاك المحلي، ويصدر جزء منها إلى الدول العربية ودول شرق أوروبا. ويتوفر لدى الإمارات صناعة دوائية ناجحة، تقوم بسد 20 في المائة من احتياجات السوق المحلية وتصدير بعض منتجاتها إلى الخارج، كما تخطط قطر لدخول صناعة الأدوية من خلال إقامة أربعة مشاريع جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الأدوية في الدول العربية، يتم في معظمه عن طريق الحصول على تراخيص من الشركات العالمية المالكة للتقنية، ولكن هناك عدد من المصانع التي تنتج بدون تراخيص، ونظراً لاعتماد صناعة الأدوية كثيراً على التطورات التقنية المستمرة، التي تزيد من شدة المنافسة الدولية في هذه الصناعة، وتؤدي بالتالي إلى تحسين النوعية وتخفيض الأسعار، فلا بد لصناعة الأدوية العربية من أن تهتم بالتطورات التقنية، حتى تتمكن من منافسة الشركات العالمية ذات القدرات التنافسية العالية، المتوقع أن يزيد دخولها للأسواق العربية بعد اكتمال تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ويستدعي هذا تحديث الصناعة العربية القائمة وتطويرها، وفق أسس اقتصادية وفنية سليمة وضمن إطار العمل العربي المشترك، لإقامة وحدات إنتاجية كبيرة تستفيد من مزايا الحجم الكبير إلى أقصى حد، وتستخدم أحدث الأساليب في عمليات الإنتاج، وأيضاً تشجيع الشركات العالمية المالكة للتقنية للاستثمار في الدول العربية، وبهذا تستطيع صناعة الأدوية العربية زيادة قدراتها التنافسية والصمود أمام المنافسة الأجنبية الشديدة المتوقعة.

ومن الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أن تقوم الشركات المرخصة برفع رسم تراخيص الإنتاج الممنوحة للشركات العربية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الدواء العربي، وبالتالي يقلل من خاصية تنافسيته في السوق العربية والعالمية، فضلاً عن أن سعر الدواء قد يرتفع بحيث يصبح بعيداً عن متناول المواطن العربي.

من جانب آخر مازالت صناعة الأدوية البيطرية في الدول العربية محدودة، وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يتوافر فيها معامل لتعبئة الأدوية البيطرية في السعودية فقط، وتعتمد هذه الدول على سد احتياجاتها من الأدوية البيطرية من الخارج.

صناعة المنسوجات والملابس

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات المهمة في الدول العربية نظراً لتوفر مزايا نسبية لها في كثير من هذه الدول، وتقدر القيمة المضافة لهذه الصناعة بحوالي 7.6 مليار دولار عام 2000، أي نحو 10 في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية، الملحق (5/4).

وتشير الإحصاءات المتاحة لعام 1999 أن هذه الصناعة قد وظفت نحو 854 ألف عامل يعملون في 77 ألف منشأة، وعمل منهم في تونس حوالي 280 ألف عامل، وفي لبنان حوالي 23 ألف عامل، وفي سورية حوالي 270 ألف عامل، وفي الأردن حوالي 4 آلاف عامل، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 21 ألف عامل.

ولصناعة المنسوجات والملابس أهمية خاصة في كل من مصر والسودان وسورية إذ تمثل إحدى الصناعات التقليدية الرئيسية في هذه الدول، غير أن صناعة المنسوجات في السودان تنتج في الوقت الحالي ما يعادل 10 في المائة فقط من طاقتها التصميمية بسبب عدم وجود التمويل اللازم لإعادة تأهيلها وتحديثها، ومن شأنها عند إعادة تأهيلها أن تفي بحاجة السوق السودانية من الملابس. وتواجه هذه الصناعة ضغوطاً تنافسية من قبل المنتجين الآسيويين في كل من المغرب وتونس، كما أن صناعة المنسوجات في مصر تعاني من تقادم معداتها وتقنياتها. ومن أهم تطورات هذه الصناعة خلال عام 2000 استكمال خطة في مصر، خاصة بقطاع الغزل والنسيج تنفذ على مدى خمس سنوات لتحديث أكثر من ألف شركة من شركات القطاع العام والخاص والاستثماري تساهم فيه الدولة باستثمارات تقدر بنحو 270 مليون دولار.

الصناعات الغذائية

تقدر القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الدول العربية بنحو 13 مليار دولار في عام 2000، أي نحو 17 في المائة من ناتج الصناعة التحويلية، مقارنة مع 14.8 مليار دولار في السنة الماضية. وتتسم إنتاجية العامل في هذه الصناعة بأنها منخفضة نسبياً مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى، وقدرت في عام 1998 بحوالي 16.5 ألف دولار. وتكتسب الصناعات الغذائية أهمية خاصة في لبنان حيث يعمل بها حوالي 36 ألف عامل، وتسهم بنحو 27 في المائة من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، كما لها أهمية خاصة أيضاً في موريتانيا والمغرب حيث تبلغ مساهمة الصناعات الغذائية فيهما 40 و35 في المائة على التوالي من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

ويتميز المغرب بإنتاجه 534 ألف طن/سنة من السكر، يصدر نصفها إلى الخارج، ويستوعب هذا القطاع حوالي 5000 مشغل، كما يزود المغرب الاتحاد الأوروبي بحوالي 25 في المائة من حاجته من السردين، إضافة إلى الأسماك مقابل السماح بالصيد في المياه الإقليمية المغربية وقد قام المغرب في عام 2000 باستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية عن طريق التوسعة والزيادة في طاقات الإنتاج التصميمية بنسبة 52 في المائة. وينتج السودان سنوياً نحو 397 ألف طن من السكر، وتصدر تونس الزيوت إلى الأسواق العربية المجاورة. وللصناعات الغذائية أهمية أيضاً في اليمن، حيث يبلغ عدد

المنشآت العاملة في هذه الصناعة نحو 50 في المائة من العدد الإجمالي للمنشآت العاملة في مجال الصناعات التحويلية، كما تولي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً كبيراً بهذه الصناعة حيث بلغ إجمالي استثماراتها 6.4 مليار دولار في عام 1999 وظفت في 1073 منشأة متوسطة وكبيرة يعمل بها حوالي 79 ألف عامل.

ومن أهم تطورات هذه الصناعة عام 2000 الزيادة المضطردة في منح تراخيص مصانع الأغذية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبدء الإنتاج في مصنع أغذية الأطفال في عمان باستثمار قدره نحو 23 مليون دولار أمريكي. ويعتبر هذا المصنع الأول من نوعه في الدول العربية، كما تم إعادة تأهيل ثلاثة مصانع لمعالجة الحبوب في شمال العراق. كما يقوم السودان بدراسة مشروع استثماري لإنتاج وتصنيع اللحوم الحمراء لأغراض التصدير.

الصناعات الكيماوية

يقصد بالصناعات الكيماوية الصناعات الكيماوية الأخرى غير الهيدروكربونية، وتشمل صناعة الورق، ودباغة الجلود، والغازات الطبية والصناعية، والصابون العطري والمطهرات، والأحماض والقلويات، واستخلاص وتكرير ملح الطعام، وترسيب الأملاح المختلفة من السبخات، وصناعة موانع التآكل غير العضوية، ومواد معالجة المياه، وسوائل الحفر، وتصنيع المواد الحفازة، وإعادة تنشيطها والتي تعتبر من الصناعات الرافدة لصناعة تكرير النفط، وصناعة طلاء المباني وغيرها. وتتوفر صناعات دباغة الجلود والغازات الطبية والصناعية والطلاء والمطهرات واستخلاص ملح الطعام في أغلب الدول العربية إن لم تكن كلها، ويضطلع القطاع الخاص بمعظم أنشطة هذه الصناعات.

كما تتوفر صناعة الأحماض في كل من مصر، والسعودية، والأردن، وليبيا، والعراق، والجزائر، والمغرب. بينما تتوفر صناعة القلويات في السعودية والكويت وليبيا ومصر وقطر. أما صناعة الصابون العطري فهي صناعة قديمة، وموجودة في كل الدول العربية، وإن كان تصنيع الأنواع الجيدة منه يتطلب الحصول على ترخيص من الشركات المالكة للتقنية، وتتوفر مصانع من هذا النوع في كل من مصر وليبيا.

ويتوفر في ليبيا، والكويت، والسعودية، والجزائر مصانع لسوائل الحفر وموانع التآكل بترخيص خارجي، وافتتح في الكويت أول مصنع في الشرق الأوسط لصناعة المواد الحفازة بطاقة 5 آلاف طن/سنة، وتقوم شركة الكويت للمواد الحفازة بإنشاء مصنع آخر لمعالجة المياه.

وقد قامت مصر مؤخراً باستثمار ما يقدر بنحو 400 مليون دولار لتحديث وتطوير صناعة الورق، بحيث تصل الطاقة الإنتاجية إلى 120 ألف طن سنوياً وبما يكفي لسد 30 في المائة من حاجة السوق المحلي من الورق.

معوقات الصناعة العربية

تواجه الصناعة العربية معوقات كثيرة منها، ضآلة الاستثمارات الموجهة للتصنيع، وعدم التقيد بالموصفات والمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدول المتقدمة اقتصادياً نظراً لتدني المستوى التقني والإنتاجية في الدول العربية، مما يحد من قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة سواء داخل السوق العربية أو في السوق العالمية. وهناك معوقات أخرى تتصل بضعف البنى المؤسسية الصناعية، والأطر التشريعية والتنظيمية لتطوير الإنتاج الصناعي وتسويقه، إضافة إلى محدودية الأسواق الوطنية، ومحدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية.

وإلى جانب هذه المعوقات، هناك أيضاً تحديات خارجية كثيرة اقتصادية وتجارية وتقنية لها انعكاساتها المهمة على ارتفاع حدة المنافسة في الأسواق الدولية، والحد من فرص وقدرة وصول الكثير من السلع الصناعية العربية إلى أسواق الدول المتقدمة اقتصادياً، ويتوقع أن تزداد حدة هذه المنافسة في المستقبل مع التسارع في جهود البحث والتطوير التقني للصناعة العالمية، وتحرير الأسواق، واكتمال تطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وعلى وجه الخصوص الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وخاصة ما يتعلق منها ببراءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بكل ما فيها من أحكام وإجراءات لصالح الحائزين لهذه الحقوق.

ويتوقع أن تتأثر بعض الصناعات العربية بالتطبيق التدريجي لحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء إجراءات الحماية المترتبة عليها، خصوصاً صناعة الملابس والمنسوجات، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الأدوية، وأيضاً صناعة البرمجيات، وذلك نتيجة فقدان هذه الصناعات لمزايا الحماية مما قد يقلل من قدرتها التنافسية، خاصة وأن بعض الصناعات العربية مثل الحديد والصلب والمنسوجات والملابس غير قادرة على التنافس أصلاً. ويتوقع أن تتعرض صناعة الأدوية لهزة كبيرة نتيجة لارتفاع تكلفة تراخيص التقنية، مما يضعف قدرتها التنافسية ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الدواء، كما أن الاستثمارات الكبيرة والخاصة في هذا القطاع والتي تتراوح ما بين 4-6 مليار دولار قد تتعرض للضياع، إضافة إلى زيادة البطالة لأن هذه الصناعة تشغل ما يزيد عن 50 ألف شخص في مختلف التخصصات. ومن المتوقع كذلك أن يؤثر التطبيق التدريجي لحقوق الملكية الفكرية على صناعة البرمجيات خاصة وأن كثيراً من البرامج التي تسوق محلياً في بعض الدول العربية، لا تراعي حقوق الملكية للشركات الأصلية المطورة لها، ويعني هذا أن هذه البرامج سيمنع تسويقها بعد سريان الاتفاقية.

مستقبل الصناعة العربية

إن تحقيق مستقبل أفضل للصناعة العربية، يكمن في إيجاد الحلول الناجعة للمعوقات والتحديات التي تواجهها، وبخاصة في مجال التقنية، وحقوق الملكية الفكرية، وتوسيع الأسواق المتاحة، وتحقيق خطوات عملية نحو التكامل الصناعي العربي وبخاصة في الصناعات الرأسمالية والهندسية المحورية. ففي مجال التقنية لابد من إعطاء أولوية لاستخدام التقانات

الصناعية المتطورة، وأساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الجودة وبالتالي تساعد السلع العربية على منافسة السلع الأجنبية، خاصة وأن التقانة المتطورة أصبحت عنصراً أساسياً في المنافسة نتيجة تطور طبيعة الإنتاج من كثافة نسبية في الموارد إلى كثافة نسبية في المهارة والمعرفة التقنية.

ومن جانب آخر، وفي مجال الملكية الفكرية، على الدول العربية أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية التي ستلحق بالصناعات المختلفة، فعلى سبيل المثال من الممكن في مجال الصناعة الدوائية اتخاذ ما يلي من الإجراءات:

- توجيه جزء من الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية لإنتاج بعض المواد الأولية ذات القيمة الاقتصادية الداخلة في الصناعة الدوائية.

- تنسيق إنشاء شركات دوائية كبرى قادرة على التنافس.

- تصنيع جزء من الدواء باستخدام تقنيات استنفذت المدة الزمنية المقررة لحقوق الملكية.

- دعوة شركات الأدوية العملاقة المالكة للتقنية للمشاركة في تصنيع الدواء في الدول العربية والاستفادة من السوق العربية والرخص النسبي للعمالة.

- المشاركة بالتمويل في جهود البحث والتطوير كوسيلة للإعفاء من رسوم تراخيص التقنية.

- اعتبار فترة السماح المقررة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومدتها عشر سنوات، فترة انتقالية يتم فيها إعادة ترتيب أوضاع الصناعة العربية عامة وصناعة الأدوية خاصة.

ومن جانب آخر يمكن للدول العربية المعنية بصناعة البرمجيات أن تحد من تأثير تطبيق حقوق الملكية الفكرية، بعقد اتفاقيات مشاركة مع مالكي تقانات البرمجيات، وشراء بعض شركات البرمجيات الصغيرة. وأما في مجال توسيع الأسواق المتاحة، فإنه من الطبيعي أن تتجه الدول العربية في تسويق سلعها الصناعية نحو السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد اكتمال إنشائها وبذلك تتجنب معوقات ضيق الأسواق المحلية المحدودة، كما يمكنها في هذا الشأن أيضاً صياغة علاقات خاصة مع الدول الأجنبية. كما هو الحال في سعي بعض الدول العربية (مصر، والأردن، وتونس، والمغرب) لإنشاء منطقة تجارة حرة مع شريكها التجاري الرئيسي، الاتحاد الأوروبي، وكذلك سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد وسيلة مماثلة مع الاتحاد الأوروبي أيضاً.

ولا يمكن إغفال مدى ارتباط مستقبل الصناعة العربية بقدرة الدول العربية على الاستفادة المتبادلة من الموارد والإمكانات المتوفرة لديها في تحقيق تكامل اقتصادي على أساس المنافع المتبادلة، وهذا من شأنه أن يساعد على إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة، يمكنها من حلّ مشاكل التمويل واختلاف مصادر التقنية والتي تعانيها المشروعات الصناعية القطرية الصغيرة، إضافة إلى الاستفادة من مزايا الحجم، وتخفيض التكاليف الاستثمارية، وتكاليف الإنتاج بما يزيد من قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة في السوق الدولية.

ملحق (1/4) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(1990 و 1995 و 1997 و 2000)

(مليون دولار)

*2000	1999	1998	1997	1995	1990	
186,828	119,368	90,655	129,964	103,633	110,211	مجموع الدول العربية
239	245	240	240	222	224	الأردن
22,506	13,737	10,353	15,356	13,215	15,783	الإمارات
2,236	1,206	836	1,178	900	867	البحرين
717	687	659	697	651	853	تونس
21,935	13,369	10,895	14,178	10,557	13,979	الجزائر
1	1	1	1	1	0	جيبوتي
72,612	46,880	35,211	54,274	44,297	37,507	السعودية
307	113	24	27	18	20	السودان
3,248	2,425	2,252	2,776	1,106	2,079	سورية
...	الصومال
5,470	3,859	2,539	1,729	575	10,713	العراق
9,752	6,194	4,391	6,398	5,288	5,608	عُمان
...	فلسطين
9,602	5,481	3,573	4,776	3,004	2,799	قطر
18,199	11,022	7,779	11,977	10,512	7,216	الكويت
...	...	0	0	0	0	لبنان
10,188	7,382	5,015	8,890	7,407	9,107	ليبييا
6,095	3,760	4,960	4,678	4,459	1,443	مصر
695	756	764	749	593	648	المغرب
139	129	139	126	120	127	موريتانيا
2,887	2,122	1,024	1,914	708	1,238	اليمن

* تقديرات أولية.

المصدر: بيانات وطنية وتقديرات أولية متفق عليها من الجهات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(1990 و 1995 و 1997 و 2000)

(مليون دولار)

*2000	1999	1998	1997	1995	1990	
76,436	71,473	67,911	66,189	57,898	49,475	مجموع الدول العربية
1,122	1,059	1,020	877	856	520	الأردن
7,855	7,226	6,532	6,222	4,453	2,643	الإمارات
912	816	765	913	1,011	485	البحرين
3,557	3,616	3,682	3,474	3,423	2,124	تونس
3,896	4,045	4,602	4,086	4,364	7,470	الجزائر
13	13	12	12	12	17	جيبوتي
15,692	14,015	12,811	13,507	11,434	8,511	السعودية
1,164	855	1,445	657	469	1,996	السودان
2,161	1,881	1,735	1,638	1,466	1,177	سورية
...	الصومال
6,287	6,268	6,216	6,161	6,059	6,622	العراق
1,035	660	654	626	643	343	عمان
...	فلسطين
948	893	807	939	684	948	قطر
3,994	3,618	3,006	4,015	2,977	2,120	الكويت
1,498	1,498	1,469	1,351	1,010	252	لبنان
2,060	2,009	1,949	2,201	2,317	2,547	ليبيريا
17,639	16,252	14,403	12,802	9,829	6,007	مصر
5,891	6,073	6,088	5,900	6,056	4,754	المغرب
75	80	77	95	106	94	موريتانيا
637	596	638	713	729	845	اليمن

* بيانات أولية .

المصدر: مصدر الملحق (1/4).

ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
في الدول العربية (بالأسعار الجارية)
(2000)*

(مليون دولار)

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	
37.2	263,264	10.8	76,436	26.4	186,828	مجموع الدول العربية
16.4	1,361	13.5	1,122	2.9	239	الأردن
45.9	30,361	11.9	7,855	34.0	22,506	الإمارات
39.5	3,148	11.4	912	28.1	2,236	البحرين
22.0	4,274	18.3	3,557	3.7	717	تونس
48.0	25,831	7.2	3,896	40.8	21,935	الجزائر
2.6	14	2.4	13	0.2	1	جيبوتي
51.0	88,304	9.1	15,692	41.9	72,612	السعودية
11.5	1,471	9.1	1,164	2.4	307	السودان
28.8	5,409	11.5	2,161	17.3	3,248	سورية
...	الصومال
14.0	11,757	7.5	6,287	6.5	5,470	العراق
54.5	10,787	5.2	1,035	49.3	9,752	عمان
...	فلسطين
64.2	10,550	5.8	948	58.4	9,602	قطر
58.8	22,193	10.6	3,994	48.2	18,199	الكويت
9.1	1,498	9.1	1,498	لبنان
34.4	12,248	5.8	2,060	28.6	10,188	ليبييا
24.8	23,734	18.4	17,639	6.4	6,095	مصر
20.0	6,586	17.9	5,891	2.1	695	المغرب
21.7	214	7.6	75	14.1	139	موريتانيا
41.3	3,524	7.5	637	33.8	2,887	اليمن

* بيانات أولية.

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4) : إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي للدول العربية (بالأسعار الجارية)*
(2000-1995)

(دولار للعامل)

(1) 2000	(1) 1999	1998	1997	1996	1995	
15,637	11,907	8,928	11,111	10,930	10,787	مجموع الدول العربية
10,502	10,371	10,829	11,467	10,854	9,793	الأردن
121,430	90,659	70,632	88,807	103,005	89,682	الإمارات
31,087	24,194	19,759	26,150	25,329	24,683	البحرين
3,917	4,001	4,114	3,947	4,226	4,010	تونس
12,283	8,382	7,566	8,961	8,489	7,539	الجزائر
938	1,013	950	1,668	1,547	1,488	جيبوتي
121,063	90,922	69,698	98,376	92,797	81,366	السعودية
1,352	895	1,339	668	653	461	السودان
3,522	3,133	2,571	3,183	2,842	1,969	سورية
...	الصومال
8,389	7,328	6,452	5,814	5,054	5,076	العراق
131,754	84,980	63,858	88,549	91,763	78,043	عمان
...	فلسطين
273,895	220,821	182,496	174,628	182,418	160,309	قطر
152,311	102,458	47,094	78,242	86,928	102,112	الكويت
3,751	3,803	3,796	3,490	3,133	2,708	لبنان
33,215	26,946	21,039	35,440	35,539	34,981	ليبيا
5,860	5,036	3,451	3,115	2,846	3,880	مصر
2,776	2,872	2,937	2,850	3,042	2,964	المغرب
3,191	3,559	3,789	3,563	4,050	6,649	موريتانيا
6,334	5,241	3,171	4,392	4,083	3,676	اليمن

* تم حساب الإنتاجية بأنها ناتج قسمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الاستخراجية والتحويلية) الملحق (3/4) على كامل العمالة الصناعية المباشرة وغير المباشرة (بما فيها قطاعات التشييد والبناء والغاز والمياه).

ويلاحظ انه لم يكن بالإمكان استبعاد العمالة الصناعية غير المباشرة من الإحصائيات المتاحة حالياً.
(1) بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (3/4)، (13/2).

ملحق (5/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات للدول العربية
(2000)*

(نسب مئوية)

إجمالي النسب المئوية**	الصناعات الأخرى	الصناعات الكيميائية	صناعة المعدات وآليات النقل	صناعة المنسوجات والملابس	الصناعات الغذائية	القيمة المضافة (مليون دولار)	
100	29	30	14	10	17	76,436	مجموع الدول العربية
100	27	26	10	6	31	1,122	الأردن
100	21	50	10	12	7	7,855	الإمارات
100	87	3	2	2	6	912	البحرين
100	22	27	6	26	19	3,557	تونس
100	41	11	16	10	22	3,896	الجزائر
...	13	جيبوتي
100	46	27	15	1	11	15,692	السعودية
...	1,164	السودان
100	18	22	24	22	14	2,161	سورية
...	الصومال
...	6,287	العراق
100	34	29	13	8	16	1,035	عمان
...	فلسطين
100	38	44	4	10	4	948	قطر
100	9	81	2	3	5	3,994	الكويت
100	36	7	14	16	27	1,498	لبنان
...	2,060	ليبيا
100	22	25	22	10	21	17,639	مصر
100	21	18	8	18	35	5,891	المغرب
100	16	14	29	1	40	75	موريتانيا
100	19	24	10	5	42	637	اليمن

* بيانات أولية.

** التوزيع النسبي بناء على بيانات 1998 المستخلصة من نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية (1990-1998) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والإسكوا.

المصدر: مصدر الملحق (1/4).

**ملحق (6/4) : متوسط أجر العامل من الصناعات التحويلية
ومتوسط أجر العامل من أهم الصناعات التحويلية (حسب تركيز العمالة)**

متوسط نصيب الفرد بالدولار	متوسط حجم الأسرة	متوسط الأجر بالدولار	السنة	الصناعة	
441	6.8	2,999	1997	الصناعة التحويلية	الأردن
		2,492		المواد الغذائية والمشروبات	
990	6.4	6,334	1998	الصناعة التحويلية	الإمارات
		4,794		المنتجات المعدنية والمكائن	
2,054	6.5	13,354	1998	الصناعة التحويلية	البحرين
		3,191		المنسوجات والملابس	
1,072	5.3	5,680	1996	الصناعة التحويلية	تونس
		4,196		المنسوجات والملابس	
414	7.0	2,897	1996	الصناعة التحويلية	الجزائر
		2,919		المواد الغذائية والمشروبات	
...	7.7	...	1998	الصناعة التحويلية	السعودية
		...		المنتجات المعدنية والمكائن	
...	5.8	...	1997	الصناعة التحويلية	السودان
365	6.0	2,192	1997	الصناعة التحويلية	سورية
		1,864		المواد الغذائية والمشروبات	
...	7.2	...	1996	الصناعة التحويلية	العراق
		...		الكيمويات والمنتجات النفطية	
661	7.3	4,826	1994	الصناعة التحويلية	عمان
		4,518		منتجات خدمات تعدينية غير معدنية	
		2,498	1997	الصناعة التحويلية	فلسطين
		2,360		المنسوجات والملابس	
918	8.7	7,989	1996	الصناعة التحويلية	قطر
		3,315		المنسوجات والملابس	
1,282	8.9	11,407	1996	الصناعة التحويلية	الكويت
		7,887		المنتجات المعدنية والمكائن	
633	5.0	3,165	1994	الصناعة التحويلية	لبنان
		3,486		المواد الغذائية والمشروبات	
979	6.8	6,658	1995	الصناعة التحويلية	ليبيا
		4,156		المواد الغذائية والمشروبات	
347	5.5	1,909	1995	الصناعة التحويلية	مصر
		1,344		المنسوجات والملابس	
680	5.9	4,011	1998	الصناعة التحويلية	المغرب
		2,507		المنسوجات والملابس	
...	5.0	...	1997	الصناعة التحويلية	موريتانيا
		...		المواد الغذائية والمشروبات	
152	4.8	730	1997	الصناعة التحويلية	اليمن
		619		المواد الغذائية والمشروبات	

المصدر : - محسوبة من نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، 1990 - 1998 ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والإسكوا العدد الرابع، ديسمبر 1999.

- الحالة السكانية في منطقة الإسكوا، الإسكوا، 1990.

ملحق (7/4) : الإنتاج الاستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية
(2000)

إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)**	إنتاج خام النحاس (ألف طن)**	إنتاج خام الرصاص (ألف طن)**	إنتاج خام الزنك (ألف طن)**	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)**	الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)**	احتياجات خام الحديد (مليار طن)	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)*	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي النفط (مليار برميل)	
1,265	38.8	153	209	46,122	17,353	16.90	379,243.0	36,733.0	21,077.2	644.8	مجموع الدول العربية
...	7,000	الأردن
...	50,290.0	6,006.0	2,232.7	97.8	الإمارات
...	11,793.0	110.0	183.0	0.2	البحرين
...	...	2	20	8,000	252	0.10	2,380.0	78.0	74.5	0.3	تونس
15	1	2	14	2,100	4,100	5.40	152,750.0	4,522.0	805.0	9.2	الجزائر
...	جيبوتي
...	0.8	18	3	2.60	49,780.0	6,054.0	8,094.5	262.8	السعودية
...	85.0	185.0	0.3	السودان
...	* 2127	...	0.50	7,880.0	241.0	510.0	2.5	سورية
...	الصومال
...	1,300	4,380.0	3,109.0	2,888.6	112.5	العراق
...	...	20	11,550.0	829.0	928.0	5.5	عمان
...	فلسطين
...	31,050.0	11,152.0	639.6	4.5	قطر
...	9,590.0	1,480.0	1,984.5	96.5	الكويت
...	لبنان
...	1,300	3.50	12,200.0	1,314.0	1,345.3	45.0	ليبييا
600	1,295	3,001	0.60	20,500.0	1,274.0	767.0	3.7	مصر
650	37	111	172	24,300	1,200	0.10	المغرب
...	7,500	4.10	موريتانيا
...	15,100.0	479.0	439.5	4.0	اليمن

* البيانات لعام 1999. ** أرقام محدثة لعام 1998 فقط.

المصدر :- نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية (1990-1998), المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاسكوا.

- تقرير الأمين العام السنوي 2000, منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (8/4) : إجمالي طاقات التكرير القائمة في الدول العربية
(2000-1996)

(ألف ب/ي)

عدد المصافي القائمة عام 2000	2000	1999	1998	1997	1996	
	81,370	81,540	80,420	79,300	76,060	إجمالي الطاقة العالمية
	8.1	7.8	7.9	7.9	8.2	نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)
67	6,592	6,387	6,313	6,288	6,201	مجموع الدول العربية
1	102	102	84	84	84	الأردن
4	562	282	282	282	240	الإمارات
1	280	280	280	280	280	البحرين
1	35	35	35	35	35	تونس
5	513	513	513	513	513	الجزائر
...	جيبوتي
8	1,796	1,796	1,796	1,796	1,796	السعودية
5	97	47	37	37	37	السودان
2	245	245	245	245	245	سورية
1	10	10	10	10	10	الصومال
12	570	550	550	550	550	العراق
1	80	80	80	80	80	عمان
2	63	63	63	63	63	قطر
3	650	895	895	895	850	الكويت
* 2	*	*	0	0	0	لبنان
5	380	380	380	380	380	ليبيا
9	819	719	673	648	648	مصر
2	165	165	165	165	165	المغرب
1	25	25	25	25	25	موريتانيا
2	200	200	200	200	200	اليمن

* المصفاةتان متوقفتان عن العمل نتيجة للأضرار التي أصابتهما خلال الحرب الأهلية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2000، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (9/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2000)

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	سنة الانتهاء المتوقعة
	أولاً : تكرير البترول			
الإمارات	- مصفاة جديدة - الفجيرة	50 ألف ب/ي	150 - 120	-
البحرين	- مصفاة البحرين (تحديث)	-	32	2004
الجزائر	- تطوير أربع مصافي (أرزيو - سكيكدا - الجزائر - حاسي مسعود)	زيادة بين 10% - 30%	400	2005
	- إضافة وحدة جديدة - مصفاة سكيكدا	-	100	-
عمان	- مصفاة جديدة - شمال مدينة صحار	75 ألف ب/ي	750	2004
الكويت	- إعادة بناء مصفاة الأحمدية	-	298	2003
المغرب	- مصفاة المحمدية (إنشاء أربع وحدات جديدة لمعالجة 50 ألف ب/ ي إضافية)	175 ألف ب/ي	600	2005
	- مصفاة جديدة - المحمدية	-	-	-
اليمن	- مصفاة (جديدة بمدينة السحر) - قطاع خاص	60 ألف ب/ي	190	2003
	ثانياً : البتروكيماويات			
السعودية	- إنتاج مادة البروبيلين - ينبع الصناعية (تحت الدراسة)	350 ألف طن / سنة	-	-
قطر	- إنتاج مادة ثنائي أيزوسيانيت التولوين - إمسييد الصناعية	100 ألف طن / سنة	420	-
	- إنتاج زيت الغاز والنافثا - رأس لافان الصناعية	30 ألف ب / ي	600 - 500	-
عمان	- وحدة لإنتاج مادة البولي بروبيلين (ضمن المصفاة التي يجري بناؤها في منطقة حجاز)	300 ألف طن / سنة	250	-
	- إنتاج الميثانول - صحار (تحت الدراسة)	5 آلاف طن/يوم	-	-
	- مجمع لإنتاج الإيثيلين (قطاع خاص)	750 ألف طن / سنة	-	-
مصر	- إنشاء 24 مجمع بتروكيماوي (الإسكندرية - دمياط - شمال خليج السويس)	15 مليون طن/سنة	15000	2020
	- مجمع لإنتاج الميثانول والذي سيحول بدوره إلى منتجات أوليفينية - السويس (تحت الدراسة)	-	925	-
	ثالثاً : الغاز الطبيعي			
عمان	- توسعة مجمع تسييل الغاز الطبيعي (إضافة 3.3 مليون طن / سنة)	9.9 مليون طن / سنة	-	-
	- خط أنابيب لنقل الغاز من منطقة سايج رول وسط البلاد إلى صلالة في الجنوب	-	190	-
قطر	- توسعة مجمع رأس لافان لتسييل الغاز الطبيعي - شركة قطر غاز (إضافة 3.5 مليون طن / سنة)	10.3 مليون طن / سنة	-	2004
مصر	- مجمع لتسييل الغاز الطبيعي - الساحل الشمالي	4 مليار م3 / سنة	1000	-
	- خط أنابيب لنقل الغاز إلى لبنان	-	-	-
	- وحدة جديدة لتحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات سائلة - غرب مدينة دمياط (بالإضافة إلى تطوير حقول الغاز لتوفير الغاز الطبيعي لوحدة التحويل الجديدة)	75 ألف ب/ي	1500	-
الجزائر	- خط أنابيب غاز لربط حقل حاسي الرمل الغازي بأوروبا مروراً بأسبانيا (تحت الدراسة)	600 مليون قدم3 / ي	1000	-
	- إنتاج غاز طبيعي (استثمار مشترك)	-	-	-
ليبيا	- إنتاج غاز طبيعي (استثمار مشترك)	10 مليار م3 / سنة	5600	2004
اليمن	- تسييل الغاز الطبيعي	حوالي 6 مليون طن / سنة	-	-

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2000، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (10/4) : الطاقات القائمة والإنتاج الفعلي للأسمدة ومنتجاتها الوسيطة وخاماتها الأولية في الدول العربية
(1999)

(الف طن / سنة)

البيان	الطاقات الإنتاجية	النسبة إلى الطاقات العالمية (%)	الإنتاج الفعلي	الصادرات	الإستهلاك
الإجمالي العام للدول العربية *	109,545		90,702	40,943	58,328
الأمونيا (نيتروجينية)	9,002	5.5	7,494	1,941	6,432
اليوريا (نيتروجينية)	9,526	7.6	8,181	6,713	1,811
نترات الأمونيوم (نيتروجينية) **	3,073	3.9	1,803	40	1,921
صخر الفوسفات (مادة خام)	46,645	28.0	40,202	19,009	22,279
حامض الفوسفوريك (خامس أكسيد الفوسفور)	5,721	13.1	4,929	2,640	2,459
فوسفات الأحادي الرقيق (فوسفورية)	1,250	...	1,076	90	1,008
فوسفات الثلاثي الرقيق (فوسفورية)	3,020	21.3	1,522	1,214	270
البوتاس (بوتاسية)	1,800	4.1	1,800	1,706	108
فوسفات الأمونيوم (فوسفورية)	3,702	9.5	3,337	2,956	475
الاسمدة المركبة	2,210	...	628	363	409
الاسمدة المخلوطة	434
الاسمدة السائلة	58
الكبريت الخام (مادة خام)	5,570	10.8	4,400	4,271	5,458
حامض الكبريتيك (وسيطه خام)	17,534	...	15,330	...	15,698

* يرجع الفرق بين مجموع الإستهلاك والصادرات والإنتاج إلى أن بعض الأنواع من منتجات الأسمدة وخاماتها الأولية تستورد من الخارج .
** قدر إنتاج نترات الأمونيوم في عام 2000 بحوالي 1850 ألف طن .
المصدر: الاتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي 1999.

ملحق (11/4) : تغير أسعار بعض منتجات الأسمدة وخاماتها خلال عام 2000

دولار / طن

ملاحظات	الأسعار في نوفمبر 2000	الأسعار في يناير 2000	البيان
فوب الشرق الاوسط	100	110	اليوريا
فوب الكاريبي	120	88	
فوب الشرق الاوسط	170	160	الأمونيا
فوب الصين	165	130	
فوب شمال أفريقيا	130	133	السوبر فوسفات الثلاثي
فوب الخليج الأمريكي	135	129	
فوب شمال أفريقيا	300	340	حامض الفوسفوريك
فوب الخليج الأمريكي	260	320	
فوب الأردن	175	162	فوسفات الأمونيوم الأحادي والثنائي
فوب شمال أفريقيا	170	156	
فوب الشرق الاوسط	115	115	البوتاس
فوب فانكوفر/ كندا	121	121	

المصدر: مجلة الأسمدة العربية، ديسمبر 2000 .

ملحق (12/4) : صناعة الخشب ومنتجاته

القيمة المضافة (مليون دولار)	الأجور (مليون دولار)	العمالة	عدد المنشآت	السنة	
38.1	15.8	11,813	3,371	1997	الأردن
88.2	54.7	9,188	...	1998	الإمارات
18.6	18.6	3,905	494	1998	البحرين
249.3	64.6	12,000	2,149	1996	تونس
...	الجزائر
...	جيبوتي
141.3	...	12,286	145	1998	السعودية
...	السودان
39.5	1.6	788	15,098	1997	سورية
...	الصومال
...	...	9,461	3,625	1993	العراق
10.4	2.6	1,236	192	1994	عمان
41.0	9.5	6,435	2,435	1997	فلسطين
19.5	9.1	2,175	431	1996	قطر
53.4	30.1	4,670	433	1996	الكويت
34.6	15.9	6,268	1,453	1994	لبنان
...	11.5	1,900	3	1995	ليبييا
70.5	20.9	18,000	236	1995	مصر
100.4	50.5	11,000	307	1998	المغرب
...	موريتانيا
...	3.7	8,179	3,028	1997	اليمن

المصدر : - نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية (1990-1998)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاسكوا.

ملحق (13/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت والكلنكر في الدول العربية
(1999)

ألف طن / سنة

عدد المصانع	الاستهلاك (من الاسمنت والكلنكر)	الإنتاج الفعلي		الطاقة التصميمية		
		الكلنكر	الاسمنت	الكلنكر	الاسمنت	
110	94,019	82,283	90,333	109,624	127,706	مجموع الدول العربية
3	2,471	2,551	2,789	4,108	4,115	الأردن
9	7,045	4,900	6,900	6,310	11,100	الإمارات
3	552	...	160	...	436	البحرين
7	4,387	4,670	4,213	4,700	5,500	تونس
12	7,611	6,361	7,685	10,945	11,500	الجزائر
...	70	جيبوتي
8	14,536	19,329	16,313	19,946	22,733	السعودية
2	1,190	226	222	475	509	السودان
9	4,705	4,310	4,781	4,544	4,979	سورية
1	100	90	100	الصومال
12	3,594	3,286	3,594	13,472	14,029	العراق
2	1,433	1,901	2,000	1,950	2,210	عمان
...	فلسطين
3	845	904	946	915	1,190	قطر
3	2,085	...	2,168	...	2,145	الكويت
5	3,514	2,600	2,800	4,000	4,900	لبنان
7	2,996	2,914	3,067	5,966	6,130	ليبيا
8	28,049	21,100	23,600	23,950	25,200	مصر
10	7,260	5,850	7,530	7,123	9,260	المغرب
1	120	...	120	...	400	موريتانيا
5	1,456	1,381	1,445	1,130	1,270	اليمن

المصدر: - الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، فبراير 2001.

- صناعة الإسمنت في الوطن العربي والعالم (1996-1999)، الأمانة العامة للإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، فبراير 2001.

ملحق (14/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب حسب المنتجات
(1999-1993)

(ألف طن / سنة)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	المنتج
34,328	34,436	33,278	33,626	33,923	33,308	31,411	الإجمالي
1,993	1,591	1,326	1,123	1,460	1,195	1,182	المنتجات المسطحة
7,677	7,454	7,263	6,785	6,807	6,561	6,203	المنتجات الطويلة
595	292	358	378	331	379	310	منتجات الأنابيب
6,350	6,357	4,776	4,654	4,526	4,344	4,369	منتجات الحديد الإسفنجي
6,556	6,204	5,903	6,211	6,006	5,934	5,752	منتجات العروق
7,887	8,271	7,433	7,799	7,870	7,678	7,690	منتجات الصلب الخام
...	...	1,209	1,356	1,572	1,490	1,477	منتجات البلاطات
...	...	110	141	170	204	208	منتجات الكتل
2,270	2,367	1,889	2,122	2,313	2,413	2,356	منتجات الحديد الزهر
1,000	1,900	3,011	3,057	2,868	3,110	1,864	منتجات المكورات

المصدر بصناعة الحديد والصلب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للحديد والصلب، مارس 2001، وأعداد سابقة.

تابع ملحق (14/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات النهائية من الحديد والصلب في الدول العربية
(1999-1993)

(ألف طن / سنة)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
10,149	9,622	9,107	8,376	8,612	8,135	7,695	الإجمالي
90	90	90	90	90	الأردن
80	80	80	75	75	الإمارات
...	البحرين
272	287	257	214	228	236	215	تونس
1,069	838	665	703	837	757	762	الجزائر
...	جيبوتي
2,816	2,531	2,819	2,788	2,504	2,410	2,168	السعودية
...	السودان
95	95	95	94	110	106	98	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	عمان
...	فلسطين
647	596	595	601	601	604	609	قطر
2	2	2	2	2	2	2	الكويت
90	90	90	60	60	لبنان
1,023	899	899	872	920	900	910	ليبييا
3,385	3,442	2,905	2,364	2,715	2,678	2,525	مصر
570	662	600	503	460	435	398	المغرب
10	10	10	10	10	7	8	موريتانيا
...	اليمن

المصدر: صناعة الحديد والصلب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للحديد والصلب، مارس 2001، وأعداد سابقة.

ملحق (15/4) : صناعة الألمنيوم في الدول العربية

اسم الصناعة	اسم المنتج	اسم الشركة	الملكية العامة	الملكية المشتركة	اسم المصنع	موقع المصنع	تاريخ بدء الإنتاج	طرق الإنتاج	الطاقة الانتاجية (الف طن)	المدخلات ومصدرها	البنية التحتية
الإمارات	الصناعات الميثالورجية	صناعة الألمنيوم	دوبال - ألمنيوم دبي المحدودة	مختلط	1981	الصحراء	240	- ألومنيا - فلوريد ألمنيوم - كربوليت	- الطاقة : 509 ميغاواط تنتج من محطات التوليد الرئيسية الخاصة بالمصنع - المياه : تحلية مياه البحر حوالي 41845930 متر مكعب مياه - المدن السكنية : في المناطق السكنية المجاورة لمدينة دبي - النقل : متوفر - مراكز التدريب : متوفرة ضمن الشركة
البحرين	الصناعات الميثالورجية	صناعة الألمنيوم	شركة البحرين للألمنيوم (البا)	الحكومة البحرينية : 74.9 - السعودية : 20 - شركة بريتون للإستثمار : 5.1	...	حقل الخف	1972	...	460	- الألومنيا - فحم الكوك البترولي - القار - فلوريد الألمنيوم - والكربولات	- الطاقة : توليد ذاتي - المياه : لدى الشركة محطة تحلية - مراكز التدريب : لدى الشركة مركز تدريب
تونس	الصناعات الكيمائية	فلوريد الألمنيوم	شركة الصناعات الكيمائية للفليور	قابس	1981	تفاعل حامض الكبريتيك مع سبات الفليور على الساخن	29	- فلوريد الكالسيوم - حامض الكبريتيك - ألومنيا	- الطاقة : من الشبكة القومية - المياه : من الشبكة القومية
قطر	الصناعات الميثالورجية	صناعة الألمنيوم	مصنع لإنتاج الألمنيوم الأولي (مشروع مخطط)	رأس لفان	193 - في المرحلة الأولى : 300 - في المرحلة الثانية :	- ألومنيا مستوردة - فلوريد ألمنيوم مستورد	...
البيبا	الصناعات الميثالورجية	صناعة الألمنيوم	الشركة الليبية للألمنيوم (مشروع مخطط)	120 كم غرب طرابلس	120	- ألومنيا - كربوليت - فلوريد ألمنيوم	- الطاقة : توليد ذاتي - المياه : محطة تحلية - النقل والشحن : بري - والتصدير من ميناء طرابلس - الإسكان : المشروع بقرب من مدينة سكنية
مصر	الصناعات الميثالورجية	صناعة الألمنيوم	قطاع عام الشركة القابضة للصناعات المعدنية	...	المصانع نجع حمادي	محافظة قنا	1975	صهر في الأفران الكهربائية	180	الخامات المستوردة : - ألومنيا - الفحم البترولي - فلوريد الألمنيوم - كربوليت - الخامات المحلية : - الحجر الجيري - الصودا الكاوية	- الطاقة : الشبكة القومية - المياه : الشبكة القومية - النقل : السكك الحديدية - المدن السكنية : نجع حمادي - مراكز التدريب : يوجد مركز تدريب بالشركة

المصدر: معلومات أساسية عن الشركات, قاعدة التعدين للدول العربية, المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين, 2001.

ملحق (16/4) : صناعة الأدوية في الدول العربية
(1996)

عدد المصانع *		مساهمة الصناعة الوطنية (%)	حجم الصناعة الوطنية (مليون دولار)	حجم السوق (مليون دولار)	
المخطط	1996				
33	174	47	2,151	4,567	مجموع الدول العربية
3	13	128	162	127	الأردن
1	1	29	41	140	الإمارات
1	23	البحرين
5	12	35	55	157	تونس
3	6	21	85	405	الجزائر
...	5	جيبوتي
5	7	18	180	1,000	السعودية
5	11	44	37	85	السودان
5	46	79	247	313	سورية
...	6	الصومال
...	4	35	166	475	العراق**
1	50	عمان
1	6	34	22	65	فلسطين
...	52	قطر
...	1	80	الكويت
...	6	16	15	92	لبنان
1	159	ليبيا
...	37	98	790	807	مصر
...	23	85	332	391	المغرب
...	20	موريتانيا
2	1	17	19	115	اليمن

** البيانات لعام 1998 .

* عدد المصانع في عام 2000 حوالي 200 مصنع ولاتتوافر بيانات تفصيلية عن الإنتاج .
المصدر: مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 37، أكتوبر 1999.